

جزر=المالديف: بواعث قلق بشأن السلامة -- أمينة نجيب (أ) مدافعة عن حقوق الإنسان؛ رئيسة تحرير صحيفة منيفان

المدافعة عن حقوق الإنسان أمينة نجيب هي رئيسة تحرير صحيفة مينيفان، التي ما فتئت تنتقد الحكومة. وتستعد السلطات الآن لاعتقالها، الأمر الذي يعرضها لخطر سوء المعاملة الشديد. فإذا اعتُقلت لمدة أسبوعين أو أكثر، لن تتمكن قانونياً من الاستمرار كرئيسة تحرير لصحيفة وطنية؛ ويبدو أن الحكومة تحاول إسكات إحدى الصحف القليلة في البلاد التي تتجرأ على انتقادها.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، قام رجال ملثمون بتطويق منزلها ومراقبة تحركاتها بصورة دائمة. ومساء NS مايو/أيار نجت بأعجوبة من محاولة من جانب راكب دراجة نارية آخر لدفعها عن متن دراجتها النارية في العاصمة مالي. وبعد بضع ساعات تلقت استدعاءً للمثول أمام محكمة الجنايات في NT مايو/أيار. وكانت التهمة التي وُجّهت إليها ارتكاب الجرم الغامض "عصيان أمر"، وهي تهمة تستخدمها السلطات لإسكات الصحفيين؛ وبدا الاستدعاء جزءاً من محاولة تبذلها الحكومة لإغلاق صحيفة مينيفان التي اكتسبت شعبية غير مسبوقه في جزر المالديف بسبب جودة تقاريرها وتنوعها. وينتقد بعض صحفييها الحكومة، ويبدو أن السلطات تتجه إلى إغلاق الصحيفة.

وفي NT مايو/أيار، قبل دقائق من بدء محاكمة أمينة نجيب، ورد أن المديرية العليا لمحكمة الجنايات أبلغتها أنها تلقت أوامر في اللحظة الأخيرة من مكتب النائب العام بارجاء المحاكمة، لكن لم يتم سحب التهمة المنسوبة إليها.

وقد سبق اعتقال أربعة من مراسلي مينيفان وهم عبدالله سعيد (فحالة) ومحمد يوشوا وعمران زاهر وإبراهيم مائك. وسبق اتهام ناظم ستار مساعد رئيسة تحرير مينيفان "بعصيان أمر".

والتهمة المنسوبة على أمينة نجيب منبثقة من الدعوى القانونية التي رفعتها الحكومة أصلاً ضد ناظم ستار الذي وُجّهت إليه تهمة بسبب مقال نُشر في أغسطس/آب OMMR نقل فيه تعليق سياسي معارض على وحشية الشرطة خلال موجة من الاعتقالات السياسية جرت في العاصمة. ونقل عن هذا السياسي قوله إن " ما يجب أن نفعله بأفراد قوات النجمة [شرطة مكافحة الشغب] الذين يضرّبوننا هو تعقب كل واحد منهم على حدة والتصرف على نحو يجعلهم يشعرون بأن الضرب يؤدي إلى الألم، وإلا لن نستطيع إيقافهم عند حدهم." وتزعم الحكومة أن المقال شجع على أعمال العنف ضد الشرطة، وأن عدداً من أفراد قوات النجمة التي تشكل وحدة النخبة في الشرطة تعرضوا "لصدمة أليمة" جراء نشر المقال.

وفي الأسابيع الأخيرة، تلقت منظمة العفو الدولية أنباء متكررة من أشخاص تعرضوا لسوء معاملة شديد في الحجز بعد اعتقالهم أثناء مشاركتهم في مظاهرات سياسية دعماً للمعارضة.

تشكل تهمة "عصيان أمر" أحد نصوص قانون العقوبات المالديفي التي تُسهل انتهاك الحق في حرية التعبير والاجتماع. وبرغم أن الحكومة وعدت بتعديلها، في ضوء القلق الوطني والدولي المتصاعد، إلا أنها تواصل استخدام هذا القانون (الفقرة UU (أ) من قانون العقوبات) ضد منتقديها.

وبرغم حدوث بعض التحسن في أوضاع حقوق الإنسان، إلا أن هناك ضغطاً شديداً على وسائل الإعلام للامتناع عن نشر مقالات تنتقد الحكومة. وقد تعرض مراسلو مينيفان الذين يتجاهلون هذا الضغط للمضايقة أو الاعتقال أو لتهمة ارتكاب جرائم جنائية النابعة من دوافع سياسية. ونددت بعثة حديثة لتقصي الحقائق زارت البلاد وضمت عدداً من منظمات حقوق الإنسان المعنية بحرية الصحافة في جزر المالديف، بمن فيها مراسلون بلا حدود، نددت بشدة بعمليات التوقيف والاعتقال التعسفية ضد الصحفيين في البلاد ومضايقتهم وتخويفهم.

التحرك الموصى به: يجرى إرسال مناشدات بحيث تصل بأسرع وقت ممكن:

- للإعراب عن القلق إزاء الأنباء التي أشارت إلى أن المدافعة عن حقوق الإنسان أمينة نجيب قد تعرضت للمضايقة والاعتداء، وأن السلطات تنهياً كما يبدو لاعتقالها بدون سبب وجيه؛
- لحث السلطات على التأكد من عدم تعرضها للأذى والإشارة إلى أنه إذا تم اعتقالها، فإن منظمة العفو الدولية ستعتبرها سجيناً رأي؛
- لتذكير السلطات بأنها تتحمل مسؤولية ضمان سلامة جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وأمنهم؛
- لحث السلطات على إسقاط الإجراءات الجنائية المتخذة ضد مراسلي مينيفان الذين اعتُقلوا لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، ولإطلاق سراحهم فوراً بدون قيد أو شرط.

وترسل المناشدات إلى:

فخامة الرئيس مأمون عبد القيوم

President Maumoon Abdul Gayoom

The President's Office

age, Henvairu-Mulee

Medhuziyaaraiy Magu

MR-Malé 20

وئرسل نسخ : إلى الممثلين الدبلوماسيين لجزر المالديف المعتمدين في بلدكم.

ويرجى إرسال المناشدات فوراً. برجاء مراجعة الأمانة الدولية أو مكتب فرعكم إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد OU يونيو/حزيران .OMMS